



الجلسة العامة السادسة

المشاورات الإقليمية التحضيرية حول التنمية
المستدامة: رسائلها إلى المنتدى العربي للتنمية
المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى

المؤتمر الأول حول تمويل التنمية المستدامة

بيروت، من 28 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	المكان والتاريخ
	المنظمون
<p>حضر المؤتمر أكثر من 120 من أصحاب المصلحة، من بينهم نائب رئيس البنك الدولي، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للأونكتاد، بالإضافة إلى وزراء مالية مصر ولبنان، ونائب رئيس محكمة النقض المصرية ممثلاً لمحافظة البنك المركزي المصري. كما تضمن الحضور رئيس اتحاد المصارف العربية وأعضاء من البرلمان اللبناني، بمن فيهم السيدة بهية الحريري نيابة عن رئيس الوزراء اللبناني بالإضافة إلى رئيس مجموعة الـ 77 والصين.</p> <p>وقد شارك في مناقشات المؤتمر نحو 40 خبيراً دولياً وإقليمياً، و30 منظمة دولية وإقليمية، إضافة إلى 15 دولة من الإسكوا (مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، عمان، دولة فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس والسودان وسوريا واليمن). وقد شاركت أيضاً 6 دول غير أعضاء في الإسكوا هي: الجزائر والبرازيل والصين وماليزيا والفلبين و الأرجنتين).</p>	المشاركون و/أو البلدان المشاركة

➤ اعتمد المؤتمر "توافق بيروت حول تمويل التنمية المستدامة" والذي يعرض خطوات ملموسة تشكل أول خارطة طريق متكاملة لتمويل التنمية من المنظور الإقليمي. وقد استند التوافق الى خمس مجالات عمل من خطة عمل أديس أبابا مع توجيه رسائل ضمن هذه المجالات كان أبرزها:

- 1. الموارد العامة الوطنية:** لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بالسياسات المالية المرتبطة بالإيرادات والتي يجب أن تعالج التهرب الضريبي وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. وقد لحظت الوثيقة الحاجة إلى معالجة الملاذات الضريبية السرية والتهرب الضريبي، والمنافسة الضريبية الضارة، وتجارة الموارد الطبيعية غير المشروعة.
 - 2. المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية:** يجب إعادة توجيه الانتباه من تحفيز القطاع الخاص نحو معالجة ممارسات التخلص من المخاطر وفقدان العلاقات مع البنوك المراسلة، وكذلك نحو استخدام طرق مبتكرة لسد العجز في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - 3. التعاون الإنمائي الدولي:** في حين تبقى المساعدات الإنمائية الرسمية ضرورة، لا بد من احراز تقدم نحو الوفاء بالالتزامات تجاه هذه المساعدات، مع التنبيه الى القاعدة الجديدة القائمة على تحويل أجزاء كبيرة من المساعدات للإنفاق الإنساني والتوجه لتغطية نفقات اللاجئين من هذه المساعدات.
 - 4. التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية:** ان التنمية المستدامة ليست حالياً أولوية في النظام التجاري العالمي، وهنا يجب التأكيد على أهمية وضرورة إجراء حوار مفتوح حول العلاقة التجارية والتنمية المستدامة. كما هناك حاجة أيضا إلى خطة عمل جديدة متعددة الأطراف وقائمة على "العدالة التجارية" بدلاً من "المساواة التجارية"؛
 - 5. الديون والقدرة على تحمل الديون:** مع استمرار فقاعة الديون في الارتفاع إلى مستويات غير مسبقة، هناك ضرورة لإنشاء آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية للبلدان التي تمر بأزمة.
- ويهدف هذا التوافق الى إعادة طرح أولويات المنطقة العربية وإدراجها في صدارة أجندة التمويل الدولية وذلك من أجل تصحيح مسار تمويل التنمية مع الأخذ بالاعتبار الخصوصيات الإقليمية.

منتدى شباب المنطقة العربية

أصيلة، من 19 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2018	المكان والتاريخ
 صندوق الأمم المتحدة للسكان الحكومة المغربية	المنظمون
أكثر من 150 شاب وشابة من المنطقة العربية ممثلون عن الحكومات العربية ممثلون عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني	المشاركون و/أو البلدان المشاركة

1. الحاجة إلى سردية إيجابية جديدة بشأن الشباب في جميع المجالات وعلى هذا النطاق قد ساهم المنتدى في تحديد عناصر تلك السرية والتي تدعم ترسيخ مبدأ الشراكة مع الشباب والإيمان بأنهم صناع تغيير إيجابي وكقوة قادرة على حل المشكلات، وتوضيح مساهمة رؤاهم وابتكاراتهم – متى اقترنت بالمهارات المطلوبة – في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 في المنطقة العربية؛
2. الإقرار بأن جيل الشباب العربي الحالي – وهم ثلث سكان المنطقة معرض بشكل خاص لإضرار النزاعات المسلحة، وفي هذا السياق قد تم تدشين الإطار الاستراتيجي الإقليمي للشباب والسلام والإمن في الدول العربية 2018-2022؛
3. الحرص على دعم الإثر الإيجابي لرواد الأعمال الشباب والمساعدة في دعم أفكار الشباب وإتاحة المساحة للشباب العربي للتواصل والتشبيك وترويج ابتكاراتهم ومشاركتهم المجتمعية عن طريق إطلاق منصة إقليمية للشباب تستغل التطور التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي. وتساهم في جمع وتحليل انطباعات وآراء الشباب العربي وتتيح الفرصة للحكومات والمنظمات على تصميم برامج وسياسات تعبر عن رغبات والإحتياجات الفعلية للشباب.
4. التأكيد على أهمية وجود مبادرات وبرامج تدعم الفتيات المراهقات وتستثمر في مهارتهن وإمكاناتهن ، وتسعى إلى التصدي للتحديات والمخاطر التي تواجه الفتيات، ومنها الممارسات الضارة كختان الإناث وزواج الأطفال، وتمكينهن من القدرة على الإختيار،
5. الإعراب عن القلق إزاء التحديات الهائلة التي تواجه الشباب في المنطقة، وتشمل عدم توفر فرص العمل الملائمة، وضعف المشاركة في صنع السياسات، وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية، واقتصار توفر الخدمات الصحية المخصصة للشباب وفرص الاستفادة من مهارات الحياتية الأساسية الفعالة. وقد فاقم من المذكور الإثار السلبية الكبيرة الناجمة عن النزاعات الإقليمية والإرهاب ، والإضطرابات العامة وكافة أشكال الهجرة غير النظامية/ غير الشرعية؛

المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

بيروت، من 24 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019

المكان والتاريخ



المنظمون

الاتحاد البرلماني الدولي

الشركاء

- المشاركون
- و/أو البلدان المشاركة
- 79 مشارك ومشاركة من:
- ثلاثة عشر بلداً عربياً (الأردن، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب)
 - البرلمان الألماني
 - البرلمان الإندونيسي
 - منظمات المجتمع المدني
 - الجامعات

- ضرورة إشراك البرلمان في وضع خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة والمصادقة عليها لتمكينه من ربط التشريعات بالأولويات التنموية الوطنية بما يضمن عدم إهمال أحد؛
- ضرورة تفعيل دور البرلمان في عملية هندسة الموازنات ومراقبتها لخدمة برامج تصب في تحقيق التنمية المستدامة؛
- التأكيد على حق البرلمان في الوصول الى المعرفة والمعلومات وعلى ضرورة توفر منظومة إحصائية شفافة ودقيقة وواقعية ومتوفرة للبرلمان يعتمد عليها في تقييم أوضاع التنمية وبالتالي وضع تشريعات تعالج الأولويات التنموية الوطنية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة الوطنية؛
- أهمية الاستثمار في المؤسسة البرلمانية وإدارتها، وتوفير الدعم التقني لضمان استمرارية عمل البرلمان وحفظ ذاكرته المؤسسية بغض النظر عن دوراته والتغيير المستمر في عضويته؛
- ضرورة إشراك البرلمان في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وتعزيز الشراكة بينه وبين كافة الشركاء لضمان دوره الرقابي على عمل الحكومة وتفعيل الشفافية والمساءلة؛
- أهمية إيجاد آلية تنسيق فاعلة للعمل البرلماني الإقليمي تضمن استمرارية العمل، وترافق وتتفاعل مع التطور الحاصل في تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتسهل الاستفادة من خبرات كل الفاعلين التنمويين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بالرقابة المالية وبيوت الخبرة وغيرهم.

الرسائل الأساسية

توافق البرلمانين على قائمة من الخطوات العملية وأهمها:

- إطلاع مكتب البرلمان وأجهزته الإدارية واللجان البرلمانية على مناقشات ومخرجات المنتدى فور عودة البرلمانين إلى بلدانهم؛
- تقديم مخرجات وتوصيات المنتدى على المجموعات الحزبية أو مجموعات الناخبين وإطلاعهم على الخطوات المستقبلية المتفق عليها؛
- الدفع باتجاه تشكيل لجنة برلمانية وطنية خاصة بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 على غرار ما تم في عدد من البرلمانات العربية.

التزامات الجهات المنظمة لما بعد المنتدى:

- أكد المنظمون على التزامهم (كل من موقعه وحيثيته) بتقديم الدعم الفني للبرلمانات؛
- تم الاتفاق على تنظيم منتدى برلماني إقليمي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية بشكل سنوي وتقديم مخرجاته للمنتدى العربي للتنمية المستدامة.

الاجتماع التشاوري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية
للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع
المستوى 2019

القاهرة، من 27 إلى 28 شباط/ فبراير 2019	المكان والتاريخ
الإسكوا جامعة الدول العربية	المنظمون
 <p>50 مشاركا مندوبين عن: - 12 دولة عربية - منظمات تابعة للأمم المتحدة - منظمات المجتمع المدني - مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية</p>	المشاركون و/أو البلدان المشاركة

الرسائل الرئيسية الرسالة العامة

تعزيز التعليم من اجل التنمية المستدامة والتعلم مدى الحياة وتشجيع الوظائف الخضراء وضمان تناغم النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة، والاخذ بعين الاعتبار تداعيات الاحتلال والنزاعات المسلحة على البيئة في المنطقة العربية.

الرسائل الموجهة التعليم البيئي



دعم وبناء القدرات المؤسسية لتعزيز التعليم البيئي،
وتعزيز المعارف الضرورية لاتخاذ قرارات مدروسة
بشأن سبل منع تدهور البيئة

إدماج مفاهيم التربية البيئية في المنظومة التعليمية
الوطنية لتكوين جيل واع بالمشاكل البيئية

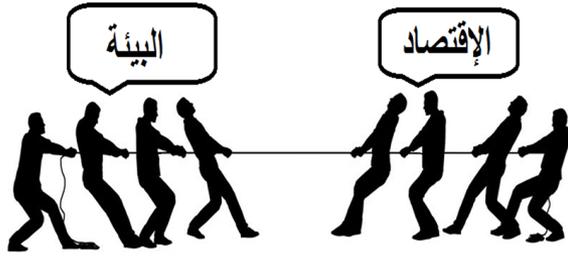


الرسائل الموجّهة

تشجيع مبادرات الوظائف المراعية للبيئة

تفعيل دور العلوم والبحوث المتعلقة بعملية
تطوير التكنولوجيات الخضراء في الوظائف المراعية
للبيئة، مع التركيز على أهمية نقل التكنولوجيا

تحديد وتطوير آليات تمويل واضحة لتلبية متطلبات
الاستثمار في مجال الوظائف الخضراء، وتعزيز
الاستثمار البيئي العربي



الرسائل الموجّهة

فصل مسار النمو الاقتصادي

عن التدهور البيئي

الاستفادة من المبادرات الإقليمية التي تخفف من استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة ضماناً لحقوق الأجيال القادمة

التشديد على أهمية وضع خطط وطنية متكاملة ومتداخلة بين الوزارات المختلفة في الدول العربية بما يضمن اخذ البعد البيئي بعين الاعتبار



الرسائل الموجّهة النزاعات والبيئة

التأكيد على ان الاحتلال والنزاعات المسلحة والطويلة الأمد تؤثر سلباً على البيئة في المنطقة العربية كما وتتأثر البيئة سلباً نتيجة النزوح وخاصة في الدول المستقبلية كدول الجوار

ضرورة الاستفادة من الأطر القانونية والتنفيذية وجهود التقييم لآثار النزاعات المسلحة على البيئة، مع وضع استراتيجيات لتفعيل الإرادة السياسية، والاستفادة من الإنجازات القائمة، والعمل على ان تكون البرامج الاغاثية تنموية ومستدامة

تحديث التشريعات البيئية والقوانين المعنية بآثار النزاعات على البيئة على المستوى العالمي ووضع استراتيجيات لتقييم الآثار البيئية



المنتدى العربي رفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة
بيروت، 19-21 آذار/مارس 2019



أوجيرو
من عتلى



المنتدى العربي الثاني الرفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة

المكان والتاريخ	بيت الأمم المتحدة في بيروت، 19-21 آذار/مارس /2019
المنظمون	الإسكوا، بالشراكة مع المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات في المنطقة العربية، وجامعة الدول العربية، والحكومة اللبنانية، وهيئة أوجيهو للاتصالات.
المشاركون	110 مشارك، 30% منهم نساء
و/أو البلدان المشاركة	19 دولة

1. أهمية تنظيم المنتدى العربي الرفيع المستوى للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، والطلب من الإسكوا الاستمرار في تنظيمه دورياً، لما له من أثر في بحث القضايا ذات الأولوية لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
2. دعم وتعزيز مبادرة الإسكوا في مجال التنمية الرقمية وإطلاق عملية إعداد التقارير الوطنية والإقليمية لتحليل الحالة الراهنة لمجتمع المعلومات العربي من منظور التنمية المستدامة والتنويه بالتقارير الوطنية التي أعدت في هذا المجال؛ ودعم مشاركة الدول في هذا النشاط، من خلال تطوير إطار استراتيجي رئيسي في كل بلد، ينبثق من تقرير التنمية الرقمية، لربط أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجيات الرقمية وخطط العمل الأخرى، بما يضمن تكاملها والتآزر بين الأنشطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. توفير بنية تحتية واسعة وبأسعار معقولة تؤمن الوصول إلى الإنترنت والخدمات الإلكترونية لجميع السكان، بغض النظر عن الموقع والبعد الجغرافي، ولجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، وذلك في سبيل تحقيق الشمول والمساواة والتحول الرقمي في المجتمع.
4. دعم البحث والتطوير والابتكار وتطوير البيانات الحكومية المفتوحة في المنطقة العربية وتعزيز الحكومة الإلكترونية باعتبارها العمود الفقري الوطني والمحرك الرئيسي لبناء المجتمع الرقمي، وتسريع التنمية وتوجيهها في الاتجاه الصحيح من خلال خلق الطلب على التطبيقات الرقمية الناشئة، وتعزيز التعليم والتدريب باستخدام الوسائل الرقمية واستخدام وسائط التواصل الاجتماعي للتعبئة بالتنمية من خلال نهج تشاركي للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، وتمكين جيل جديد رقمي قادر على رفع التوقعات في المنطقة العربية والتعبئة بتطور المجتمع.
5. مواصلة جهود الإسكوا وجامعة الدول العربية في الحوار العربي حول السياسات العامة للإنترنت، على المستويين العالمي والإقليمي، وفي عملية المنتدى العربي لحكومة الانترنت لما له من فائدة على مجتمع الإنترنت في المنطقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإيصال الصوت نحو المنتديات العالمية.

المشاورات الإقليمية بشأن تغيير المناخ للمنتدى العربي للتنمية
المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019

المكان والتاريخ	بيروت، من 21 إلى 22 آذار/مارس 2019
المنظمون	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) جامعة الدول العربية
المشاركون و/أو البلدان المشاركة	127 مشاركاً من مندوبين من 15 الدول العربية وكبار مسؤولين من مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية ومنظمات للمجتمع المدني ممثلين مجموعة واسعة من القطاعات والجهات المعنية في المنطقة.

بنية الوثيقة الختامية

ألف- رسائل عامة

باء- الأولويات الإقليمية

1- آثار تغير المناخ والتداعيات المترتبة على تدابير الاستجابة من أجل تعزيز القدرة على الصمود

2- الترابط والاتساق في السياسات من أجل العمل المناخي

3- الابتكار التكنولوجي

4- تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ

5- بناء القدرات

الرسائل الرئيسية

ألف - رسائل عامة

ألف - رسائل عامة

- تشير الأدلة إلى ارتفاع درجات حرارة الجو والبحر في المنطقة العربية، ويتوقع أن تستمر في الارتفاع حتى نهاية القرن
- المنطقة العربية قابلة للتأثر بتغير المناخ، وتشير التوقعات إلى قابلية تأثر معتدلة إلى شديدة عبر المنطقة
- لا تتجاوز مساهمة المنطقة العربية 5% من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، ومع ذلك هي من الأكثر تضرراً من تغير المناخ وتداعياته على الموارد الطبيعية وسبل العيش
- ينبغي أن تتضمن سياسات المناخ أهداف العمل والقضاء على الفقر وأن تراعي احتياجات المرأة، وسبل العيش في الريف، والحد من مخاطر الكوارث

الرسائل الرئيسية باء- الأولويات الإقليمية

1- آثار تغير المناخ والتداعيات المترتبة على تدابير الاستجابة من أجل تعزيز القدرة على الصمود

- وضع تدابير مستنيرة للتكيف مع تغير المناخ انطلاقاً من فهم شامل لآثار تغير المناخ على القطاعات الرئيسية، على أن تكون مراعية للسياق الوطني
- دعم المجتمعات القابلة للتأثر لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف
- تشجيع البحوث بشأن أدوات ومقاييس رصد التكيف واستخدامها لتقييم فعالية تدابير التكيف

الرسائل الرئيسية

باء- الأولويات الإقليمية

2- الترابط والاتساق في السياسات من أجل العمل المناخي

- على العمل المناخي أن يكون محوره الإنسان، وقوامه البيانات الوافية، والجهات المشاركة فيه من كل المستويات
- تعزيز التفاعل بين تغيّر المناخ والترابط بين المياه والطاقة والغذاء لنهج مستدام ومبتكر في السياسات والتخطيط في القطاعات المعرضة للتأثر بتغيّر المناخ

3- الابتكار التكنولوجي

- دعم وتشجيع الابتكارات التكنولوجية التي تسهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، مثلاً التكنولوجيات الخضراء
- لا بد من بذل جهود كبيرة لتحسين البحث والابتكار من أجل المضي في تمييز التكنولوجيات الملائمة وتكييفها إزاء التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة

الرسائل الرئيسية

باء- الأولويات الإقليمية

4- تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ

- الدول العربية بحاجة إلى الدعم للوصول إلى مصادر التمويل الدولية للقطاعين العام والخاص للمساعدة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها
- ينبغي تعميم مراعاة تغير المناخ في السياسات لاعتبارها في مخصصات الميزانية الوطنية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، ومواءمة الجهود في مجال التنمية المستدامة

5- بناء القدرات

- تصميم برامج لبناء القدرات كعملية طويلة الأجل قوامها الطلب مع التركيز على مشاركة النساء والشباب
- ينبغي تطوير المراكز العربية المعنية بالمناخ وتحسين التشابك فيما بينها لتقديم البحوث والتحليل ذات الصلة فتستند إليها سياسات العمل المرتبطة بالمناخ

منتدى المجتمع المدني الإقليمي الثاني قبيل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2019

بيروت، الإثنين 8 نيسان/أبريل 2019	المكان والتاريخ
<p>منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة المؤلفة من الشبكات الإقليمية التالية:</p> 	المنظمون
<p>62 مشاركاً من الخبراء ونشطاء المجتمع المدني في الدول العربية من لبنان، الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس واليمن.</p>	المشاركون البلدان المشاركة

على المستوى الوطني

1. تصحيح التفاوت الشديد في مستويي الثروة والدخل في داخل البلدان: تصحيح الخلل في التوزيع الوظيفي للنتاج المحلي، من خلال زيادة حصة الأجور وعائد العمل من الناتج المحلي، وإعادة توزيع من خلال نظام ضريبي يلتزم بمبادئ العدالة الضريبية بحسب خصائص كل بلد؛
2. الإلتزام بخطة تنفيذية لتعميم أرضية الحماية الإجتماعية، مع شمول اللاجئين والنازحين والعمال الوافدين بذلك؛ وشمول العاملين غير المحميين بأنظمة الحماية الإجتماعية والقانونية، بما في ذلك العاملين في الزراعة لاسيما النساء والأشخاص المعوقين؛
3. تعزيز الدور التشاركي للسلطات الثلاث والمجتمع المدني والهيئات الرقابية والإعلام والنقابات، وتنفيذ مبدأ فصل السلطات وتعاونها؛ وضمان الانتقال السلمي للسلطة وإجراء إنتخابات حرة عامة ودورية؛
4. التأكيد على الطابع الوطني لـ"التقارير الطوعية الوطنية" وليست حكومية فقط وضرورة أن تكون تشاركية مع الجهات ذات المصلحة على المستوى الوطني لاسيما مع المجتمع المدني والنقابات العمالية والإتحادات المهنية؛
5. إعلان سياسات وخطط تستند على رؤية وطنية (وليس فقط مشاريع) بمشاركة منهجية لكافة الفئات الاجتماعية، وإنشاء آليات لرصد وتقييم هذه الخطط قبل وإثناء وبعد التنفيذ؛ وتفعيل الرقابة اللاحقة على عمل الحكومات.

على المستوى الاقليمي

1. وضع آليات وإجراءات للحدّ من هروب رؤوس الأموال والتهرب الضريبي في الدول العربية وفي ما بينها وتعزيز التجارة البينية العادلة، ووضع مؤشرات ووسائل رصد للتقدم؛
2. تعزيز المشاركة المستقلة للمجتمع المدني في المسارات الاقليمية التي تنظمها جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مختلف المجالات التنموية لاسيما القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية والمنتديات الاقليمية المتخصصة والشاملة، وتوفير الفرص لإيصال مواقفه وتوصياته بشكل مباشر الى الممثلين الحكوميين عبر تطوير آلية في جامعة الدول العربية تمنح المجتمع المدني الصفة الاستشارية وتعزز إمكانية مشاركته في المداولات التي تهتم في الشؤون العامة والتنموية في المنطقة العربية.

على المستوى الدولي

1. دعوة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى إلى الامتناع عن كل ما يعيق الحق في التنمية من خلال الإملاءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية – بما فيها سياسات التقشف المفروضة؛
2. اتخاذ مبادرات ملموسة من أجل زيادة تأثير الدول النامية في القرار العالمي، من خلال تحسين تمثيل ووزن تصويت البلدان النامية في المؤسسات الدولية، وتطوير آليات التشاور واتخاذ القرار في الأمم المتحدة بما يعزز مشاركة الدول النامية والمجتمع المدني؛
3. إعادة صياغة قوانين الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بحيث تستجيب لمتطلبات التنمية عالمياً وفي الدول النامية، لاسيما استثناء الإنتاج الغذائي والأدوية وكل ما يتصل بالحقوق الأساسية من القوانين الحالية، أو تعديلها بما يضمن الالتزام بكونها حقاً للجميع.